ممدوح الولي يكتب : الأيدى المرتعشة لا تصنع التغيير

الأربعاء 5 مارس 2014 12:03 م

نافذة مصر
فى إحدى شركات المقاولات الخاصة المالكة لمدينة الرحاب بمنطقة القاهرة الجديدة ، قام رئيس مجلس ادارة الشركة بإعطاء المحلات التجارية بالمدينة للجزارين ، ومقدمى الخدمات التجارية لسكان المدينة بالمجان فى بداية انشاء المدينة . وساهم ذلك فى تشجيع محلات الخدمات على فتح منافذ لهم بالمدينة ، الأمر الذى ساهم فى وجود كافة الخدمات الاستهلاكية داخل المدينة ، مما عزز من توطين السكان وجذب سكان آخرين

ومع الرواج التجارى بالمدينة أصبح هؤلاء التجار أكثر حرصا على استمرار وجودهم بها ، ودفع ايجارات للمحلات بعد انتهاء المهلة التى تم منحها لهم ببداية المشروع . ترى لو كانت تلك الشركة قطاع عام ، هل كان رئيس الشركة يستطيع تأجير المحلات بالمجان فى بداية المشروع ، أم أن الاتهام باهدار المال العام والتشهير اعلاميا سيكون فى انتظاره ؟

وفى موقف معاكس كانت هناك كميات ضخمة من الملابس ، داخل مخازن إحدى شركات قطاع الأعمال الشهيرة ، ونظرا لمرور سنوات على بقاء تلك الملابس بالمخازن ، تغيرت خلالها أذواق المستهلكين . فقد كان الطبيعى هو التخلص منها بالبيع بأى ثمن ، ولكن مسؤلى الشركة كانوا يجدون فى رقم المخزون الضخم ، عاملا مساعدا على ضخامة رقم أصول الشركة فى الميزانات السنوية . وظل الجرد لذلك المخزون يتم بشكل صورى لفترة ، حتى قام أحدى مسؤلى الشركة بجرد فعلى لذلك المخزون ، وكانت المفاجأة أنه عندما موظف الجرد يمسك بالفساتين المعلقة على الشماعات ، يجدها قد بليت وأصبحت هشة كالعنكبوت وتتناثر أجزاءها على الأرض بسبب العته ، لتصبح قيمتها الحقيقية صفر . وبالطبع فإن الشخص المتسبب فى تلك الخسارة للشركة ن ظل محافظا على سلامة موقفه بالدفاتر ، بحيث لا يقع تحت طائلة العقاب لأن أوراقه " متستفه
ولهذا كان القطاع الخاص أكثر حرصا على أمواله الخاصة ، من خلال إقامة الأوكازيونات السنوية والموسمية ، والبيع كاستوكات لتجار وكالة البلح للبضائع المخزونة منذ فترات طويلة ، لتقليل الخسائر وتوفير المساحات التخزينية ، وسرعة التجاوب مع تغيير الموضات فى كل موسم ، وتدبير جانب من السيولة لشراء موديلات الموسم الجديد . - ونفس الأسلوب تقوم به البنوك مع العملاء المتعثرين ،
حيث تقوم بالإعفاء من جانب الفوائد ، وتعييد جدولة أقساط السداد أكثر من مرة ، وتحرص أكثر على أن تكون تلك الأقساط فى متناول قدرة العميل على السداد ، وليست أقساطا تعجيزية . لأن الهدف هو تعويم العميل حتى يعود للوقوف على قدميه ، حتى يستطيع سداد الدين القديم ، وبيع خدمات جديدة له ، ولهذا تقوم البنوك المحترفة بدراسة المشاكل على يعاني منها العملاء وتساعدهم على حلها . فالمصلحة مشتركة بين البنك والعميل ، وكذلك بين أية شركة لها مستحقات لدى شركة أخرى وتلك الشركة المتعثرة فى السداد ، وهنا أذكر إحدى شركات الاتصالات التى تتعامل معها مؤسسة الأهرام ،
والتى تراجع عدد عملاءها بشكل ملحوظ ، وبلقاء قيادات تلك الشركة ، أكدت لهم مساندة المؤسسة الكاملة لهم ، لأن فى نمو وتطور نشاطهم استفادة أكبر للمؤسسة ، سواء فى مجال الاعلانات والمعارض أو الطباعة أو التوزيع . وهكذا فإن المصلحة مشتركة بين الطرفين ، مع أهمية المرونة والمساندة للعميل فى أوقات الأزمات التى يمر بها ، والمؤسسة الفاشلة هى التى تصل بالعلاقة مع العميل الى حد القطيعة ، والدخول معه فى قضايا بالمحاكم ، فماذا تستفيد الشركة من سجن العميل ؟
إنه سيتوقف عن النشاط أو سينحسر نشاطه ، وسيتجه للتعامل مع الشركات الأخرى ، وهنا سيتم خسارة عميل بالإضافة الى وجود سمعة سلبية بالسوق بأنها الشركة التى تسجن عملاءها . -
وخلال فترة عملى بمؤسسة الأهرام وجدت أن الديون المستحقة لدى عملاء الاعلانات تتجاوز المليار جنيه ، إلا أن منها جزءا ليس بقليل كان ديونا معدومة وديونا مشكوكا فى تحصيلها ، حيث تعود بعضها الى ما قبل عام **1995** ، وكثير منها مبالغ صغيرة متناثرة جغرافيا مما يصعب مهمة المحصلين ، ووجدت اختلافا فى البيانات بين إدارات المؤسسة بالنسبة لكثير من العملاء ، والأهم هو وقف التعامل مع هؤلاء المتعثرين ، مما يدفعهم للتعامل مع الجهات الاعلانية المنافسة . - وكان من بين هؤلاء حالة الشركة المصرية العربية للوسائط الاعلامية ، والتى يملكها ايهاب طلعت ، وهى الشركة التى ظلت تتعامل اعلانيا مع مؤسسة الأهرام حتى نهاية عام **2005** حين تم وقف التعامل . ودخلت المؤسسة مع الشركة ومالكها فى نزاع قانونى ، حيث ترى المؤسسة أن مديونية الشركة للمؤسسة **92ر6** مليون

جنيه ، بينما الشركة أن المديونية أقل من ذلك ، لوجود مستحقات للشركة لدى المؤسسة ، حيث كانت هناك شراكة بينها فى كثير من التعاقدات . وتم عرض المشكلة على كل رؤساء مجالس الادارة الذين تعاقبوا على المؤسسة ، لكن عدم الاتفاق على رقم المديونية عطل التسوية ، حتى قام الطرفان بعرض النزاع على لجنة خبراء بوزارة العدل ، توصلت عام **2008** الى أن الرقم المشترك بين الطرفين هو **61ر3** مليون جنيه . ولكن البيئة الادارية بالمؤسسة فى ضوء القضايا المرفوعة على رئيس مجلس الادارة السابق ابراهيم نافع ، والمشرف على الاعلانات السابق حسن حمدى ، وقضية هدايا الأهرام لكبار المسؤلين ، جعلت الجميع يخشون الاقتراب من هذا الملف . وكعادته كان ايهاب طلعت الموجود فى لندن ، يعرض التسوية على كل رئيس جديد لمجلس الادارة منذ عام **2006** من خلال محاميه ، وجاء دورى عام **2012** مثل غيرى ، فرأيت أن معدلات التضخم تتسبب فى تآكل القيمة الحقيقية للدين بمرور الوقت ، فمعدل التضخم بلغ **7ر6 %** عام **2006** ثم **14ر4 %** بالعام التالى ، ليقفز الى **19ر1 %** عام **2008** ، ثم **11ر8 %** بالعام التالى ثم **11ر1 %** عام **2010** ، و**10ر5 %** بالعام التالى ثم **7ر3 %** عام **2012** . وهكذا بلغ معدل التضخم الرسمى - والذى نعتبره كاقتصاديين أقل من الواقع - بنسبة **77ر8 %** خلال السنوات السبع ما بين **2006** و**2012** ، أى أن مبلغ ال **92ر6** مليون جنيه المختلف عليه ،

قد فقد من قيمته الحقيقية **72** مليون جنيه خلال السنوات السبع ،وكأن قيمته الحقيقية قد بلغت **20ر6** مليون جنيه فى عام **2012** ، أى أقل بكثير من القيمة التى قدرتها لجنة خبراء وزارة العدل البالغة **61ر3** مليون جنيه . ولكن المناخ السائد كان يحكمه منطق " الباب إللى يجيلك منه الريح سده واستريح " حتى لو اقتنعوا بمسألة تآكل القيمة الشرائية للنقود بمرور الزمن بفعل التضخم ، ولكن هل ستقتنع الأجهزة الرقابية بذلك ، وهل الأجهزة القضائية ستتفهم هذا الأمر ؟ ونحن فى جو تربص وريبة وأيدى مرتعشة . - ولكن مسؤلية رئيس مجلس الادارة هى حسم الأمور وليس الهروب منها ، وحرصا على ايقاف نزيف القيمة الحقيقية للدين وافقت على التسوية المعرو ضة ، ووافق مجلس الادارة مع استمرار التفاوض لتحسين المزايا التى يمكن الحصول عليها مع الشركة . حتى كان المتغير الخطير والمتمثل فى حريق محكمة جنوب ا لقاهرة ،حيث احترقت معه أوراق القضايا التى رفعناها على الشركة ،وشيكات الوفاء والضمان للدين ، ومعرفة محامى الشركة بذلك ، وهنا كان لا مجال للتراجع عن انجاز التسوية حرصا على حقوق المؤسسة ، مستندين لقرار لجنة الخبراء بوزارة العدل ودون التنازل عنه بجنيه واحد . لأن البديل لذلك كان هو التقاعس ، وترك الملف لمن يأتى من بعدى على رأس ادارة المؤسسة ، وكان مؤداه ضعف الموقف التفاوضى للمؤسسة مع الشركة فى ظل غياب مستندات المديونية . ووجود العميل فى لندن حيث لا توجد اتفاقية لتسليم مجرمين بين مصر وانجلترا ، بينما عودة العميل الى مصر ، والتى تسهلها التسوية ، يساعد فى خضوعة لسلطان القضاء المصرى ، وهاهو قد عاد بالفعل بعد التسوية . كما أن التسوية واكبها دفع **5** مليون جنيه ، والبدء فى سداد المديونية بأقساط شهرية بداية من فبراير **2014** ، مما يضخ سيولة تحتاجها المؤسسة فى ضوء أزمة السيولة التى تعانى منها كل الشركات بالسوق حاليا . تلك هى القصة لم يذكرها أحد ، واكتفوا بنشر خبر الإجراء الاحترازى الذى اتخذته النيابة بمنعى من السفر ، دون استدعائى أو سماع أقوالى ، من أجل التشهير لأغراض يعلمها الكافة ، وينسون قوله تعالى فى سورة البروج " والله من ورائهم محيط "